اللقاء التشاوري للحوار السياسي الليبي

إن الإتفاق السياسي الليبي.. قد تم التوصل إليه عبر حوارات متعددة لتحقيق التوافق المأمول بين الأطراف الليبية، وإنهاء حالة الإنقسام التي تشهدها البلاد، وتهدد أمنه واستقراره وسيادته.

وانطلاقاً.. من قناعتنا بأن الاتفاق السياسي الذي تم توقيعه بتاريخ 2015.12.17 لازال يمثل الإطار السياسي المتاح لحلحلة الأزمة الليبية، دون أن نتجاهل بعض تفاصيله التي صارت قضايا إشكالية مثيرة للجدل بين الأطراف، الأمر الذي دعانا إلى مناقشتها وطرحها بشجاعة وشفافية ومسؤولية وطنية، من خلال حزمة من التوافقات تعالج المختنقات التي تواجه تنفيذ الاتفاق السياسي، فقد صار ضرورياً على فريق الحوار السياسي الليبي أن يعيد النظر والتفكير في هذه الأزمة من كل الزوايا والأبعاد الممكنة والاستعداد الكامل للانفتاح على كافة الرؤى والمعالجات الحساسة.

واستجابة لذلك.. فقد بادر أعضاء فريق الحوار السياسي بالتواصل لعقد لقاءات تشاورية بدأت بلقاء غدامس بتاريخ 2017/01/18 تم خلاله بحث سبل معالجة عراقيل تنفيذ الاتفاق السياسي.

واستكمالاً.. لهذا اللقاء تم عقد لقاء تشاوري بتونس خلال الفترة من 22 إلي 24 يناير 2017. حددنا خلاله أهم المختنقات التي تعيق تنفيذ الاتفاق السياسي والمعالجات المقترحة لها.

و تم التوافق بين الموقعين علي ما يلي:

أولاً: إعادة تشكيل المجلس الرئاسي من ثلاثة أعضاء، يتولون الاختصاصات الرئاسية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، علي أن يتم اتخاذ القرار بينهم بالتوافق.

ثانياً: يتم اختيار رئيساً لحكومة الوفاق الوطني من غير أعضاء المجلس الرئاسي يتولى الاختصاصات التنفيذية مع وزرائه.

ثالثاً: يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه مجلس يتكون من (رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة وعضو من المجلس الرئاسي يتم تسميته من المجلس الرئاسي) بصفاتهم، علي أن يتم اتخاذ القرار بينهم بالتوافق مجتمعين.

رابعاً: تطبيق الآلية المنصوص عليها في قانون انتخاب مجلس النواب بشأن العضوية، بعد التزام مجلس النواب بتطبيق المواد 17/16من الاتفاق السياسي.

خامساً: توسيع عضوية المجلس الأعلى للدولة وفق انتخابات 2012/7/7 مع مراعاة التمثيل العادل لكل الدوائر الانتخابية.

سادساً: حرصاً علي استكمال المسار الدستوري، نؤكد علي ضرورة تفعيل المادة 52 من الإتفاق السياسي بشأن انتهاء مدة عمل الهيئة التأسيسة لصياغة مشروع الدستور علي أن يتم ذلك خلال شهر من التوقيع علي هذه التعديلات.

ولتحقيق نفاذ ما تم التوافق عليه في هذه التعديلات كحزمة واحدة، لا بد من ضمان تعديل الإعلان الدستوري ومنح الثقة للحكومة قبل التوقيع علي هذه التعديلات من أطراف الحوار السياسي الليبي.

صدر في تونس _ بتاريخ 2017/01/24

الموقعون:

1- سالم موسي مادي

2- بالقاسم محمد قزيط

3- محمد سعد امعزب

4- شعبان علي ابوستة

5- صالح محمد المخزوم

6- مصطفي أبوشاقور غيث

7- الشريف الوافي محمد

8- فتحي علي باشاغا

9- أحمد عبدربه العبار

10-عبدالمنعم فرج الفقيه

11- توفيق ابريك الشهيبي

12- فيروز عبدالرحيم النعاس

24.1.2017

13- نوري خليفة العبار

14- جمعة كوسا عادل

15- محمد حسن صوان

16- حافظ عبدالحميد قدور

17- محمد علي عبدالله

18- جمعة عبدالله القماطي

19- جمال محمد عاشور